الدور الفرنسي في الحصار الاقتصادي والعسكري على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠-١٩٩١

م.د ضفاف مهدي حسون

قسم الرياضيات، كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان ،ميسان، العراق

البريد الإلكتروني Email : dhifaf_mahdi@uomisan.edu.iq

الكلمات المفتاحية: فرنسا، مجلس الامن الدولي ،العراق ، القرارات ،الحصار ، الكويت.

كيفية اقتباس البحث

حسون، ضفاف مهدي ، الدور الفرنسي في الحصار الاقتصادي والعسكري على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠-١٩٩١،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The French Role in the Economic and Military Sanctions on Iraq through the United Nations Security Council 1990–1991

Dr.Dhifaf Mahdi Hassoun
Department of Mathematics, College of Basic Education, University of Maysan, Maysan, Iraq

Keywords : France, United Nations Security Council, Iraq, Resolutions, Sanctions, Kuwait.

How To Cite This Article
Hasson ,dhifaf Mahdi , The French Role in the Economic and Military Sanctions on Iraq through the United Nations Security Council 1990–1991,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

From the onset of the 1990 Iraq-Kuwait crisis, the French administration was actively involved, proposing international initiatives and solutions through both direct and indirect interventions—including engaging with the Iraqi and Kuwaiti governments. However, these efforts fell on deaf ears, and the situation shifted rapidly when the Iraqi army entered Kuwaiti territory on the morning of August 2, 1990. This development prompted a shift in French policy, leading France to take open, official action through the UN Security Council. Driven by its political perspective—which emphasized its influence and commercial interests in the Gulf—and a determination not to cede the arena to rival nations during the crisis, France participated in issuing new resolutions to impose economic sanctions. It also sought to enforce land and sea blockades, aiming to compel the Iraqi government to reverse its decisions regarding the annexation of Kuwait—which it had designated an Iraqi province—and the closure of embassies. Foreign nations demanded that the Iraqi government immediately and unconditionally withdraw from

Kuwait. However, the Iraqi government rejected all UN Security Council resolutions regarding the Kuwait crisis and insisted on its military superiority during the crisis's early days—a stance that shifted the balance of international politics. Consequently, the French government, in cooperation with Western nations—led by the United States and Great Britain—worked to secure the adoption of the pivotal UN Security Council Resolution 678. This resolution authorized the use of all necessary force and capabilities to expel the Iraqi army from Kuwaiti territory. This indeed took place in January 1991, forcing the Iraqi government to retreat and submit to the UN Security Council's resolutions.

الملخص:

منذ بداية الأزمة العراقية الكويتية لعام ١٩٩٠ لم تكن الإدارة الفرنسية بعيدة عنها بل عملت على طرح المبادرات والحلول الدولية بتدخلها المباشر وغير المباشر من خلال مخاطبة الحكومتين العراقية والكويتية، الا ان هذا التحرك لم يجد الاذن الصاغية وسرعان ماتغيرت الاحداث بدخول الجيش العراقي للأراضي الكويتية في صباح يوم الثاني من آب لعام ١٩٩٠ ، الامر الذي غير من سياسة الإدارة الفرنسية وبدأت بالتحرك بشكل علني ورسمي من خلال مجلس الأمن الدولي، من منطلق منظورها السياسي بانها تمتلك نفوذ ومصالح تجارية في منطقة الخليج وكذلك بان لا تترك الساحة للدول المنافسة لها بالتحرك خلال الازمة ، وبالفعل شاركت بإصدار القرارات الجديدة لفرض الجزاءات الاقتصادية على وسعت ايضا لفرض حصارا بريا وبحريا هدفت من ذلك إجبار الحكومة العراقية على التراجع عن قراراتها الخاصة بضم الكويت واعتبارها محافظة عراقية وغلق سفارات الدول الاجنبية، كما طالبة الحكومة العراقية بالانسحاب الفوري من الكويت بدون أي قيد أو شرط ،غير إن رفض الحكومة العراقية لكل قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة تجاه الازمة الكويتية وتمسكها بتفوقها العسكري خلال الايام الاولى للازمة، الأمر الذي غير موازين السياسات الدولية وعملت الحكومة الفرنسية بالتعاون مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية على إصدار اهم قرار في مجلس الامن الدولي ذي الرقم ٦٧٨ والذي بموجبه أعطت الفرصة الكاملة لنفسها باستخدام كافة القوة والامكانيات لغرض اخراج الجيش العراقي من اراضي دولة الكويت ،وبالفعل هذا ما حدث في كانون الثاني عام ١٩٩١ ، الأمر الذي أجبر الحكومة العراقية على التراجع والخضوع لقرارات مجلس الأمن الدولي.

المقدمة:

أن دخول العراق في الثاني من آب عام ١٩٩٠ أحدث تطوراً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط، وفتح الباب بصورة مباشرة أمام الدول الغربية للتدخل وحماية مصالحها ورعاياها. وأما فرنسا، فإنها لم تتأخر في إعلان موقفها من الاجتياح، وحاولت إدارتها أن يكون لها دوراً واضحاً وميداني على مختلف الأصعدة حتى لا تترك الأمور منفردة بيد الدول الكبرى المنافسة لها بالمنطقة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فضل عن روسيا ، لذا عملت تحركات من خلال مجلس الأمن الدولي وسارعت بتقديم نصوص مشاريع لقرارات هي جزء من سياستها في المنطقة بهدف حماية مصالحها. وعندما وجدت أن كل ما حققته من سياسات بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي لم تتردد في أن يكون لها دوراً آخراً وهو المشاركة الفعلية في حرب الخليج الثانية ودخولها الحرب مباشرة مع العراق بالرغم من خسارتها لسوق كانت تصرف به بضاعتها وخصوصاً العسكرية من خلال تصديرها المعدات العسكرية إلا أنها أصرت على عدم ترك المنطقة إلى الدول الكبرى دون أن يكون لها هي أيضاً الدور المباشر.

أهمية البحث :

تنطلق أهمية الدراسة من كونها تركز على تسليط الضوء على الدور الذي قامت به الحكومة الفرنسية من خلال ممثلها داخل مجلس الأمن الدولي وتقديمه للمشاريع التي أصبحت فيما بعد قرارات دولية ألزمت فيها الحكومة العراقية وفرضت عليها الحصار الاقتصادي والعسكري.

مشكلة الدراسة :

تسعى الدراسة بالتوصل إلى إجابات حول تساؤلات المطروحة حول الدور الفرنسي ومدى تأثيره في فرض الحصار العسكري والاقتصادي على العراق داخل أروقة مجلس الأمن الدولي.

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن دخول الجيش العراقي للكويت في الثاني من اب لعام ١٩٩٠ أعطى فرصه سانحة للدول الكبرى الغربية بالتدخل بصورة مباشرة وغير المباشرة في الأزمة والعمل على أصدار قرارات خاصة في مجلس الأمن الدولي بحق الحالة بين العراق والكويت لتبرر دخولها بشكل دولي ورسمي.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في تناول مباحثها وبهدف سرد الأحداث التي جرت من خلال المدة الزمنية ١٩٩٠-١٩٩١ من تاريخ العراق المعاصر معتمدة على ما توفر من معلومات خاصة لوثائق الأمم المتحدة وبالخصوص وثائق مجلس الأمن الدولي.

محاور الدراسة : قسمت الدراسة الى مبحثين هما :

المبحث الاول / السياسة الفرنسية داخل مجلس الامن الدولي لفرض الحصار الاقتصادي عل العراق لعام ١٩٩٠

المبحث الثاني /الدور الفرنسي في قرارات مجلس الامن الدول تجاه العراق لعام ١٩٩١

المبحث الاول / السياسة الفرنسية داخل مجلس الامن الدولي لفرض الحصار الاقتصادي عل العراق لعام ١٩٩٠

عقد مجلس الامن الدولي جلسة طارئة في الثاني من آب لعام ١٩٩٠ بعد الاجتياح العراقي للكويت ، وقدم خلالها ممثل فرنسا في مجلس الامن الدولي جان برنار ميريي(Jean-BernardMérimée) [١] مع الاعضاء في المجلس نص مشروع قرار الى رئيس المجلس حيث دعا الاخير ممثل كل من الحكومتين العراقية و الكويتية للاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهما حق التصويت[٢] بدا المجلس جلسته ذي الرقم ٢٩٣٢ في الثاني من آب لعام ١٩٩٠ للنظر في البند بالاستماع الى البيانات التي ألقاء بها ممثل الحكومة الفرنسية وكذلك الأعضاء الأخيرين حيث أدانة الفرنسي الاجتياح العراقي للكويت لينتقل بعدها للتصويت على مشروع القرار وقد ايد ممثل الحكومة الفرنسية القرار ذي الرقم ٦٦٠[٣] مع ثلاث عشر عضوا مقابل عدم اشتراك عضو واحد وهو اليمن في التصويت. [٤]

ادان القرار الحكومة العراقية وطالبها بسحب جيشها عل الفور دون قيد او شرط ،وعد هذا القرار الاساس الذي انطلقت منه القرارات اللاحقة للازمة العراقية الكويتية [٥]، وفي الحقيقة ان القرار ٦٦٠ عندما قدمة كمسودة من قبل الممثل الفرنسي جان برنار ميريي لمجلس الامن قد صيخ بطريقة ذكية ومدروسة وذلك لكسب تاييد وقبول جميع الاعضاء في التصويت وخصوصا الدائمة العضوية ومنها الصين ، وبالفعل نجحت سياسة الادارة الفرنسية في ذلك عندما حصل القرار عل نسبة عالية من الاصوات اثناء التصويت [٦].

لم تعطى الفرصة الكافية للحكومة العراقية باجراء المفاوضات لسحب قواتها او ايجاد الحلول للازمة مع الكويت كما اوصت بها الفقرة الثالثة من القرار ٦٦٠ ،بل انتقل الى الفقرة الاخيرة من القرار التي اكدت على بقاء المسالة قيد النظر [٧]، وبالفعل ففي السادس من شهر اب أدرج مجلس الأمن الدولي في جدول أعمال الجلسة ذي الرقم ٢٩٣٣ البند الخاص بالحالة بين العراق والكويت ليعرض خلالها نص مشروع القرارالجديد المقدم من قبل ممثل الحكومة الفرنسية ويبدأ

بعدها بالاستماع الى نص كلمته حول نص مشروع القرار والذي طالبة فيه فرنسا فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العراقية. (٨)

طرح المجلس نص المشروع للتصويت عليه باعتباره القرار ذي الرقم ٦٦١ (٩)حيث صوت عليه ممثل الحكومة الفرنسية بالتأييد مع اثنا عشر عضوا آخرين في حين امتنع ممثلي كل من الحكومتين الكوبية واليمنية عن التصويت (١٠) .

تكرر ادانه الحكومة العراقية في هذا القرار ،كما نص ايضا على منع الدول من استيراد السلع التي مصدرها العراق ومنع رعاياها من ممارسة اي نشاط تجاري باستخدامها السفن ، ومنع الدول من توفير اموال لاي مشاريع صناعية او تجارية بالعراق(١١) وقد عد القرار ٦٦١ الاول من نوعه في فرض عقوبات شاملة على جميع الجوانب الاقتصادية والمالية تجاه الحكومة العراقية بهدف الضغط عليها واجبارها على التراجع وسحب جيشها دون اي شرط او التعنت ودمسكها بقراراتها (١٢).

كما أكد ممثل الحكومة الفرنسية جان برنار ميريي في الجلسة ذي الرقم ٢٩٣٤ بتاريخ التاسع من آب لعام ١٩٩٠ تأييد بلاده على القرار ذي الرقم ٦٦٢ الصادر من مجلس الأمن الدولي(١٣) وبعد التصويت مباشرة ألقى الممثل بيانا وضح فيه رفض حكومته لقرار الحكومة العراقية بالاندماج التام بين العراق والكويت وطالبه بسحب الجيش العراقي دون قيد أو شرق ومطالبة أيضا جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بذلك الضم والالتزام بالقوانيين الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. (١٤)

وخلال المدة من العاشر إلى الثامن عشر من شهر آب قدم الأعضاء في مجلس الأمن الدولي رسائل وطلبات إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبو فيه بضرورة عقد جلسة طارئه لمجلس الأمن الدولي ومنها مذكرة شفوية بتاريخ العاشر قدمتها البعثة الداعمة الفرنسية وبالفعل أدرجة مجلس الأمن الدولي في الجلسة ذو الرقم ٢٩٣٧ في الثامن عشر من آب عام ١٩٩٠ البند الخاص بالحالة بين العراق والكويت والتي تم إثناءها تصويت ممثل الحكومة الفرنسية على القرار الرقم ٦٦٤(١٥).

قد أكد جان برنار ميريي في الجلسة من خلال بياناً على الحكومة العراقية السماح بخروج رعاية فرنسا على الفور، وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للمواطنين العاملين في القناصل أن يقابلوهم ، وضرورة الا تتخذ حكومة العراق أي إجراء يكون من شأنه أي نيل من سلامة أو أمن الرعايا الفرنسيين. (١٦)

بعد رسالة ممثل فرنسا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الثاني والعشرين من آب لعام ١٩٩٠ وكذلك المذكرة المؤرخة في الرابع والعشرين من الشهر نفسه والمقدمة ايضا من الممثل إلى مجلس الأمن الدولي عقد الأخير في الخامس والعشرين من آب الجلسة ذي الرقم ٢٩٣٨ وإدراج في جدول الأعمال الحالة بين العراق والكويت. [١٧]

أشار رئيس مجلس الأمن الدولي إلى نص مشروع مقدم من قبل ممثل الحكومة الفرنسية حيث طالب الممثل في هذا الوقت بضرورة فرض الجزاءات الاقتصادية على الحكومة العراقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وضرورة انهاء احتلال الجيش العراقي للكويت[١٨] فضلا من جزعه من استمرار العراق برفضه الامتثال للقرارات السابقة بعدها تم التصويت على القرار حيث أيد ممثل فرنسا مع اثنا عشر عضوًا وامتنتع عضوين من التصويت لإصدار القرار ذي الرقم ٦٦٥[١٩].

بعد التصويت أدلى ممثل فرنسا ببيان أثناء فيه ما جاء فيه من القرار ذوالرقم ٦٦٥ من إجراءات اقتصادية متمثلة بإيقاف جميع عمليات الشحن البحري بغيت تفتيشها ودعوة الدول الأعضاء للتعاون من أجل تطبيق القرارات السابقة وتقديم التعاون من اجل تطبيق الحصار الاقتصادي وتقديم التعاون الكامل لفرض الحصار الاقتصادي والتأثير على إبقاء هذه المسألة قيد النظر[٢٠] وصف القرار بالغموض وصياغته التي تلائم سياسة ومخططات الدول الكبرى انذاك وكذلك لم يحدد القيود اللازمة لاستخدام القوة عندما سمح للدول في فرض الحصار البحري على العراق[٢١].

واصل مجلس الأمن الدولي النظر في الحالة الخاصة بين العراق والكويت في المجلس و في الجلسة ذي الرقم ٢٩٣٩ المعقودة في الثالث عشر من ايلول ١٩٩٠ اعترض ممثل فرنسا على نص مشروع مقدم من ممثل الحكومة الكوبية ، حيث وجد فيه انه يعطي الحرية الكاملة للنظام العراقي بتنفيذ اجراءاته في دولة الكويت كما يعتقد[٢٢]، ليتقدم الممثل الفرنسي بنفس الجلسة بنص مشروع اخر من اجل التصويت عليه حيث حصل على موافقة ثلاث عشر صوتا مقابل امتناع اثنين عن التصويت عليه هما ممثلي كل من اليمن وكوبا، ليصدر المجلس القرار ذو الرقم ٦٦٦[٢٣]، حيث طالب ممثل فرنسا في هذا القرار تزويد سكان كل من البلدين بالمساعدات الانسانية، كما طالب مرة اخرى بسلام رعايا الدول في العراق وتحمل مسؤوليهم للحكومة، [٢٤] وبالفعل قرر مجلس الامن الدولي بموجب هذا القرار ابقاء اللجنة المنشاه بموجب القرار ٦٦١ المتعلقة بحالة بين العراق والكويت وان يظل العراق مسؤولا مسؤول كاملا من سلامة ورفاهية

الرعاية والطلب من الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل إيصال المواد الغذائية للعراق والكويت[٢٥]. لينهي المجلس جلسته بكلمة الممثل الفرنسي يشكر فيها مواقف الأعضاء وكذلك بيان أخرى لرئيس المجلس مؤكدا على ابقاء المسألة بين العراق والكويت قيد النظر[٢٦].

واصلت الإدارة الفرنسية سياستها داخل مجلس الأمن الدولي من خلال دعوة الممثل في الخامس عشر من أيلول لعام ١٩٩٠ إلى الإسراع في عقد جلسة طارئ للنظر في مسألة الاجتياح العراقي للكويت. وبالفعل عقد المجلس جلسته ذو الرقم ٢٩٤٠ في السادس عشر من أيلول للنظر في نص مشروع قرار جديد تقدمه فيه الممثل الفرنسي في مجلس الامن الدولي وقبل التصويت على القرار أدلى ممثل فرنسا ببيان أكده فيه أن قرار العراق باصدار الأمر بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وأقرارها مخالفة لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية[٢٧] ليشرع المجلس بالتصويت على قرار ذي الرقم ٦٦٧ ليحصل على موافقة جميع الأعضاء[٢٨].

أكد القرار على مطالبة العراق بحماية الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين وعدم اتخاذ أي تدابير تعيق عملهم ومطالبة أيضا الالتزام بجميع القرارات والاتفاقيات الدولية. لتنتهي أعمال الجلسة ببان أخرى لممثل فرنسا اثنى على جهود المجلس في الاستجابة لمطالب بلاد والإشراع في إصدار القرار[٢٩].

طالب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران(Franccois Mitterrand) في خطابة امام الجمعية العامة للامم المتحدة في الرابع والعشرين من ايلول لعام ١٩٩٠،بضرورة ايجاد الحلول السريعة للازمة العراقية الكويتية[٣٠] غير ان هذا الامر لم يثني الممثل الفرنسي من الموافقة على مشروع القرار اعد في سياق المشاورات داخل المجلس الذي جاء فيه الجلسة ذي الرقم ٢٩٤٢ بالرابع والعشرين من أيلول عام ١٩٩٠ لإصدار قرار ذي الرقم ٦٦٩[٣١] والذي اشير فيه إلى ضرورة التزام العراق بالقرارات السابقة وكذلك المادة (٥) من ميثاق الأمم المتحدة. [٣٢] كذلك تعويض الدول المضررة من تطبيقها للحصار الاقتصادي على العراق[٣٣]

لم تكتفي ادارات الدول الكبرى منها فرنسا في فرض الحصار البحري عل العراق بل سعت لاكثر من ذلك ،ففي جلسة المجلس المنعقدة بالخامس والعشرين من أيلول لعام ١٩٩٠ ذي الرقم ٢٩٤٣ وجه فيها رئيس المجلس الانتباه إلى نص مشروع قرار مقدم من ممثل الحكومة الفرنسية حيث طالب فيه بضرورة الالتزام بالقرارات السابقة[٣٤].،وبالفعل تم التصويت على القرار ذو الرقم ٦٧٠ بأغلبية اربعة عشر صوتا مقابل امتناع عضو واحد وهو كوبا [٣٥]وبذلك نجحت الادارة الفرنسية من فرض حظر جوي على اجواء العراق والسماح بموجب القرار بحتجاز

السفن التابعة للعراق ،وعليه تم بموجب القرارين(٦٦٥-٦٧٠)من تحويل الجزاءات الاقتصادية عل العراق الى حصارا بحريا وجويا [٣٦]

ومن اجل زيادة الاجراءت الاقتصادية على العراق عملت الادارة الفرنسية عل تحميل حكومة العراق الخسائر والاضرار التي لحقت بالشركات الدولية ، وعليه قدم الممثل الفرنسي مسودة قرار جديد لمجلس الامن طالبة فيه بتعويضات كاول اشارة لذلك، وبالفعل عقد الاخير جلسته ذي الرقم ٢٩٥١، في التاسع والعشرين من تشرين الاول لعام ١٩٩٠، ليصوت على المسودة حيث حصلت الموافقة باغلبية ثلاث عشر عضوا مقابل لا شيء مع امتناع كل من اليمن وكوبا عن التصويت ، ليصدر القرار ذو الرقم ٦٧٤[٣٧]. حمل العراق بموجبه مسؤولية الخسائر والاضرار التي تعرضت لها الكويت وشركات الدول ورعاياها بعد دخول الجيش العراقي للكويت ، ودعا ايضا الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بمطالباتها ومطالب رعاياها وشركاتها في العراق ووضع مايتقرر من تعويضات يتحملها العراق[٣٨].وبذلك اكدت الادارة الفرنسية سياستها بفرضها المزيد من العقوبات الاقتصادية على الحكومة العراقية.

استمرت الدول الكبرى داخل وخارج مجلس الامن الدولي في سياستها بالعمل على تطبيق تلك العقوبات والاجراءات الاقتصادية على الحكومة العراقية وادخالها حيز التنفيذ وبدون الرجوع الى اي سند قانوني[٣٩] و تم اصدار قرار الحرب في جلسة مجلس الامن الدولي ذي الرقم ٢٩٦٣ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ذو الرقم ٦٧٨[٤٠] والذي اعتبرته الادارة الفرنسية انتصارا لسياستها داخل مجلس الامن بتعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال تاييد القرار مع احدى عشر عضوا مقابل رفض كل من اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت .

المبحث الثاني /الدور الفرنسي في قرارات مجلس الامن الدول تجاه العراق لعام ١٩٩١

نص القرار ٦٧٨ علي كل العقوبات الصادرة بموجب القرارات من دخول العراق للكويت وطالب الاخير الامتثال لها،واذن للدول بموجبه مالم ينفذ العراق في الخامس عشر من كانون الثاني لعام ١٩٩١ بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لتنفذ لتطبيق القرارات عل ارض الواقع. [٤١]

شاركت الحكومة الفرنسية بالحرب التي شنها التحالف الدولي على العراق وقدمت الطائرات والجنود ودخلت قواتها ساحات الحرب التي تمكنت من الحاق الهزيمة العسكرية بالجيش العراقي واجبار حكومته على الاعتراف بجميع قرارات مجلس الامن الدولي [٤٢] بالرغم من عدم تقدم الممثل الفرنسي في مجلس الامن الدولي لمشاريع جديدة الا انه لم يتراجع من اعطاه موافقته وتاييد بلادة الكامل للقرارات التي صدرت بعد الحرب والتي فرضت بموجبها العقوبات العسكرية والاقتصادية على الحكومة العراقية[٤٣].

صوت الممثل الفرنسي في مجلس الامن الدولي على مسودة مشروع قرار تقدم به الى مجلس مسبقا في الجلسة ذي الرقم ٢٩٨١ بتاريخ الثالث من نيسان لعام ١٩٩١ على القرار ذو الرقم ٦٨٧ مع احد عشر عضوا اخرين لصالح القرار فيما رفضت كوبا وامتنعت كل من الصين واليمن عل التصويت[٤٤]. شكل هذا القرار سابقة في تاريخ مجلس الامن بضمه مقدمة وثمانية اقسام تتضمن ٣٤ فقرة اكد فيه على جميع القرارات السابقة ، واعلان وقف اطلاق النتر بين العراق والكويت وفرضت تعويضات جديدة على الحكومة العراقية [٤٥].

يعد القرار ٦٨٧ أشبه بمعاهدة فرضها التحالف الدولي على العراق بغطاء مجلس الامن الدولي ، واعطى ايضا الحق للدول دائمة العضوية باستخدام الفيتو ضد اي مشروع قرار ينص على رفع الحصار الاقتصادي على العراق. [٤٦]

واصل ممثل فرنسا تقديم نصوص لمشاريع قرارات بخصوص الحالة بين العراق والكويت ،ففي شهر حزيران لعام ١٩٩١. قدم مشروعين مع بقية أعضاء مجلس الامن الدولي جاء الأول في الجلسة ذو الرقم ٢٩٩٤بتاريخ السابع عشر من الشهر ليحصل على تأييد جميع الأعضاء بوصفه القرار ذو الرقم ٦٩٩. [٤٧] والذي جاء فيه التأكيد على أن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض تدمير وإزالة الأسلحة[٤٨] وألزام حكومة العراق مسؤولية التكاليف الخاصة لتنفيذ المهمة المرخصة بها اللجان. [٤٩] كما حصل المشروع الثاني في الجلسة أيضا على تأييد جميع الأعضاء بوصف القرار ذو الرقم ٧٠٠ [٥٠]والذي ألزم جميع الدول بتقديم تقرير خلال ٤٥ يوما عن التدابير التي اتخذتها في تطبيق القرارات السابقة بشأن حصار العراق. [٥١] وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد نجحت في اصدار قرار الزام الحكومة العراقية بتدمير اسلحتها وتحمل كافة التكاليف المادية فضلا عن اخضاعها لجميع قرارات المجلس الصادرة بحق الحالة بين العراق والكويت .

قدم ممثل فرنسا في جلسة مجلس الأمن الدولي ذو الرقم ٣٠٠٤ بتاريخ الخامس عشر من آب لعام ١٩٩١ مشروعين لفرض عقوبات جديدة على الحكومة العراقية حيث جاء في المسودة الأولى مطالبة الأخيرة بدفع ٣٠% من القيمة السنوية لصادرات النفط ومشتقاته وبالفعل صوت جميع الاعضاء على المشروع لينال خمسة عشر صوتا واعتمد بالإجماع ووصف القرار المرقم ٧٠٥ [٥٢] ،فيما جاء المشروع الثاني الذي اشير فيه إلى جميع القرارات السابقة كذلك السماح للدول بشراء النفط من الحكومة العراقية ودفع الأموال في حساب استئماني تنشئه الأمم المتحدة لغرض دفع تكاليف اللجان التفتيشية الدولية وعليه تم التصويت على المشروع لينال ثلاث عشر صوت مؤيدا مقابل صوت واحد معارض كوبا وامتناع عضو واحد من التصويت اليمن واعتمد

بوصف القرار ذو الرقم ٧٠٦ لعام ١٩٩١[٥٣]. كما وافق ممثل فرنسا في الجلسة نفسها على مشروع قرار طرحه اثناء الجلسة ذي الرقم٣٠٠٤ والمنعقد بنفس التاريخ على القرار ذو الرقم ٧٠٧ [٥٤] والذي حصل على جميع الأصوات. حيث طالب الحكومة العراقية بإصدار إعلان بكل برامجها النووي والتعاون مع اللجنة الخاصة والامتثال للوكالة الدولية للطاقة الذرية. [٥٥]

في التاسع عشر من أيلول لعام ١٩٩١ وإثناء جلسة مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٣٠٠٨ قدم رئيس المجلس مشروع قرار جديد في صفته ممثلا عن فرنسا مع بقيه الأعضاء إشارة فيه إلى الأنشطة التي يتعين الأطلاع بها من قبل مجلس الأمن الدولي، وضرورة إعداد تقديرات متكاملة للحالة في جميع مدن العراق كأساس التوزيع العادل للإغاثة الإنسانية وبالفعل صوت ممثل فرنسا إلى جانب اثنا عشر عضوا لصالح القرار مقابل صوت معارض واحد وهو كوبا وامتناع عضو واحد عن التصويت وهو اليمن واعتمد المشروع بوصفه القرار المرقم ٧١٢[٥٦].

وبناء على طلب المقدم من ممثل الدول الاوربية المجتمعة من ضمنها الممثل الفرنسي قدم رئيس مجلس الأمن نص مشروع قرار في الجلسة ذي الرقم ٣٠١٢ بتاريخ الحادي عشر من تشرين الأول لعام ١٩٩١ وبالفعل حصل المشروع على تأييد جميع الأعضاء أي بالإجماع بوصف القرار ذي الرقم ٧١٥[٥٧] حيث أكد على مواصلة اللجنة الخاصة برامجها داخل العراق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة[٥٨] ومطالبة الحكومة العراقية بأن تفي بجميع التزاماتها المنصوص عليها في القرارات السابقة ليدلي عقب التصويت ممثل فرنسا ببيان أعرب فيه عن شكر بلاده لدول مجلس الأمن الدولي على جهودها في تطبيق القرارات الدولية اتجاه الحال بين العراق والكويت[٥٩].

الخاتمة :

ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وفق المصادر والدراسات المعتمد عليها وهي :

١- بدخول الجيش العراقي الكويت وفرض السيطرة عليها واعتبارها محافظة عراقية إلا أن النتائج التي ترتب على هذا التدخل كانت كبيرة أولها تدمير القوى العسكرية وكذلك الاقتصادي للعراق.

٢ – لم تتردد الإدارة الفرنسية في التدخل بصورة مباشرة والعمل داخل أروقت مجلس الأمن الدولي بتقديم القرارات التي تم التصويت عليها لتصبح قرارات دولية الزمة الحكومة العراقية.

٣- نجحت الإدارة الفرنسية في مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق ولم تكتفي في إصدارها الجزاءات الاقتصادية بل أصدرت القرارات من خلال المجلس جعل الحصار بموجبة على مختلف الأصعدة والبرية والبحرية والجوية.

٤ – تمكنت فرنسا من إصدار قرارات من داحل مجلس الامن الدولي الزام جميع الدول الأعضاء بتطبيق الحصار الاقتصادي على العراق وفرض العقوبات الصارمة على الدول المخالفة.

٥ – تمكنت ادارة فرنسا من إصدار قرار أكد فيه مجلس الأمن الدولي على الزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات مالية الى اللجان الدولية وكذلك الدول المشاركة في الحرب على العراق فضلا عن تعويض الدول المتضررة جراء تطبيقها الحصار الاقتصادي.

٦– اشتراك القوات العسكرية الفرنسية في ضربة التحالف الدولي الموجهة للجيش العراقي خلال حرب الخليج الثانية عسكريا كان بمثابة تاكيدا على دورها ومكانها في منطقة الشرق الأوسط .

الهوامش :

---

[١]جان–برنار ميريي Jean–Bernard Mérimée كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ – ٢ أيار/مايو ٢٠٢٣) هو دبلوماسي فرنسي بارز شغل عدداً من المناصب الرفيعة في السلك الدبلوماسي الفرنسي والدولي. تولّى ميريي منصب الممثل الدائم لفرنسا لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، كما عمل سفيراً لبلاده في عدد من الدول، من بينها أستراليا والهند والمغرب. إضافةً إلى ذلك، اضطلع بأدوار مهمة في مجالات التعاون الدولي والدبلوماسية الأوروبية، وكان مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في الشؤون الأوروبية.

وقد ارتبط اسم ميريي أيضاً بالتحقيقات الخاصة ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" التابع للأمم المتحدة والمتعلق بالعراق، حيث وُجّهت إليه اتهامات بتلقي امتيازات أو منافع مخالفة للقوانين الدولية، للمزيد ينظر : Source_4_AlJazeera.docx

[٢] سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج ، دراسة جدلية في تناقضات الازمة، مكتبة بيسان، بيروت ،١٩٩٤،ص٢٤٣.

[٣] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٠، المؤرخ في ٢ اب ١٩٩٠،(RES/660/(1990/،ص٥٢.

[٤]الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،–A/46/2 1991 1990، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٣٥.

[٥] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٠، المؤرخ في ٢ اب ١٩٩٠،(RES/660/(1990/،ص٥٢.

[٦] محمد علي حسين ،إساءة استخدام السلطة ،دراسة سلطة مجلس الامن واستخدامها حيال العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،ص١١٤.

[٧] الحكومة الاردنية ، الكتاب الابيض ، الاردن وازمة الخليج اب ١٩٩٠–اذار ١٩٩٠، المملكة الاردنية ١٩٩١،ص١.

[٨]الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،-A/46/2-1991 1990، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٣٥؛حسين علي عبود الطائي ،حرب الخليج الثانية ١٩٩١، حقائق ووثائق ،مؤوسسة ثائر العصامي ، بغداد ،٢٠١،ص١١٦.

[٩] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦١، المؤرخ في ٦ اب ١٩٩٠،(RES/661/(1990/،ص٥٣.

[١٠] المصدر نفسه.

[١١] المصدر نفسه.

[١٢] موفق مصطفى الخزرجي ، الشرعية الدولية في ظل الهيمنة الامريكية ، مجلة افاق عربية ، العدد٨/٧ ،تموز – اب ٢٠٠٠،ص٤٧.

[١٣] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٢، المؤرخ في ٦اب ١٩٩٠،(RES/662/(1990/،ص٥٤.

[١٤]الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،-A/46/2 1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٣٦.

[١٥] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٤، المؤرخ في ١٨اب ١٩٩٠،(RES/664/(1990/،ص٥٧-٥٨.

[١٦]جان بيير شوفنمان، أما وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويل وبديع عطية، ط1 ، دار الكرمل، عمان،١٩٩٢،ص٢٨.

[١٧]الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،-A/46/2 1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٣٧.

[١٨] علي عطية كامل الازيجاوي ،دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠-٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٢٠،ص٨٥.

[١٩] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٥، المؤرخ في ٢٥اب ١٩٩٠،(RES/665/(1990/،ص٥٩.

[٢٠]الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،-A/46/2 1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٦٢.

[٢١] علي عطية كامل الازيجاوي ، المصدر السابق ،ص٨٧-٨٨.

[٢٢] جيف سيمونز ،التكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٨،ص١٤٦.

[٢٣] الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٦، المؤرخ في ١٣ايلول ١٩٩٠،(RES/666/(1990/،ص61.

(٢٤) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٦، المؤرخ في ١٣ايلول ١٩٩٠،(RES/666/(1990/،ص61.

(٢٥) قحطان حسين طاهر ،الامم المتحدة وادارة النزاع العراقي – الكويتي للحقبة (١٩٩٠٩-٢٠١٢)،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠١٤،ص٦٠.

(٢٦)الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،A/46/2-1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٦٣.

(٢٧) باسل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) دراسة توثيقية تحليليه،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٦،ص٨٧-٨٨.

(٢٨) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٧، المؤرخ في ١٥ايلول ١٩٩٠،(RES/667/(1990/،ص٦٥.

(٢٩)الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،A/46/2-1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٧٠.

(٣٠) مصطفى غياث عبد الجبار حمزة ، السياسة الخارجية الامريكية حيال العراق منذ احداث ٢ اب ١٩٩٠، افاق المستقبل،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،٢٠١٣،ص١٥٩.؛ علي عطية كامل ، المبادرات الدولية لحل الازمة العراقية الكويتية1991 – 1990 ،مجلة الباحث ،العدد :٤٤، الجزء الثاني ،نيسان ٢٠٢٥، ص١٠٥.

(٣١) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٩، المؤرخ في ٢٤ايلول ١٩٩٠،(RES/669/(1990/،ص٦٦.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) محمد عمران المريض ،التدخل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الامن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية ترهونة ،(ليبيا)، جامعة المرقب ،٢٠٠٩،ص١٢٧.

(٣٤)الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،A/46/2-1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت ،ص٨٤.

(٣٥) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٠، المؤرخ في ٢٥ايلول ١٩٩٠،(RES/670/(1990/،ص٦٧.

(٣٦) بسمه ماجد حمزة المسعودي ، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الامم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١،ص١٢٤.

(٣٧) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٤، المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٠،(RES/674/(1990/،ص٧١-٧٤

(٣٨) المصدر نفسه؛ مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ،الكويت ،العدد٦٤ كانون الثاني ١٩٩٢،ص٢٨.

(٣٩) محمد الاطرش، ازمة الخليج : جذورها والسياسة الامريكية تجاهها ،المستقبل العربي ، العدد ١٥٥، السنة الرابعة عشر كانون الثاني ١٩٩٢، ص٣٨.

(٤٠) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٨، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠،(RES/678/(1990)،ص٧٧.

(٤١) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات والمقررات ، ، S/INF/46-1990-1991/، الوثائق الرسمية :السنة الخامسة والاربعون ،١٩٩٠، الحالة بين العراق والكويت،ص٧٧.

(٤٢) للمزيد حول مجريات حرب الخليج الثانية ينظر : ايران حسن كنعان ،العراق في السياسة الامريكية من عام ١٩٩٠- ٢٠٠٦،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا،جامعة بيرزيت ،٢٠٠٦؛ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية – الامريكية من عام ١٩٨٩وافاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٦.

(٤٣) منها القرار ذو الرقم ٦٨٦ في الجلسة ذي الرقم ٢٩٧٨ بتاريخ ٢/اذار ١٩٩١، والذي اعلن بموجبه ايقاف حرب الخليج الثانية، والقرار ذو الرقم ٦٩٢ في الجلسة ذي الرقم ٢٠/ ايار ١٩٩١، والذي انشاء بموجبة صندوق لجمع التعويضات ولجنة من الامم المتحدة للاشراف عليه،للمزيد ينظر : علي عطية كامل الازيرجاوي ، الدور الامريكي في فرص الحصار الاقتصادي على العراق ... ،ص١٢١-١٣٤.

(٤٤) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٨٧، المؤرخ في ٣نيسان ١٩٩١،(RES/687/(1991)،ص٢٠-٢٩.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) علي عطية كامل الزيرجاوي ، الدور الامريكي في الحصار الاقتصادي على العراق ...، ص١٢٨.

(٤٧) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٩٩، المؤرخ في ١٧حزيران ١٩٩١،(RES/699/(1991)،ص37.

(٤٨) اروى هاشم عبد الحسن ، التعويضات المفروضة على العراق جراء نزاعه مع الكويت،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠،ص٩٠-٩١.

(٤٩) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٩٩، المؤرخ في ١٧حزيران ١٩٩١،(RES/699/(1991)،ص37.

(٥٠) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٠، المؤرخ في ١٧حزيران ١٩٩١،(RES/700/(1991)،ص٣٨.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٥، المؤرخ في ١٥اب ١٩٩١،(RES/700/(1991)،ص40؛ عبد الامير الانباري ،نظام عقوبات الامم المتحدة:حالة العراق ، المستقبل العربي ،العدد :٢٢٥، السنة التاسعة عشر، كانون الثاني ،١٩٩٧،ص٣٥-٣٦.

(٥٣) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٦، المؤرخ في ١٥ اب ١٩٩١،(RES/706/(1991)،ص٤١-٤٢.

(٥٤) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٧، المؤرخ في ١٥ اب ١٩٩١،(RES/707/(1991)،ص45.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧١٢، المؤرخ في ١٩ ايلول ١٩٩١،(RES/712/(1991/،ص٤٨-٤٩.

(٥٧) الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧١٥، المؤرخ في ١١تشرين الاول ١٩٩١،(RES/715/(1991/،ص٥٠.

(٥٨) محمد جميل فهد بركات الشوابكة، ازمة الخليج في مجلس الامن اب ١٩٩٠-١٩٩١،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ،١٩٩٢،ص٤٣.

(٥٩)الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩١— ١٥ حزيران ١٩٩٢،-A/٤٧/2 19921993-، ،الجزء الاول ، الفصل الاول،الحالة بين العراق والكويت ،ص٥٣.

قائمة المصادر والمراجع :

اولا / الوثائق غير المنشورة :

أ -القرارات :

١-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٠، المؤرخ في ٢ اب ١٩٩٠،(RES/660/(1990/.

٢-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦١، المؤرخ في ٦ اب ١٩٩٠،(RES/661/(1990/.

٣-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٢، المؤرخ في ٦اب ١٩٩٠،(RES/662/(1990/.

٤-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٤، المؤرخ في ١٨اب ١٩٩٠،(RES/664/(1990/.

٥-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٥، المؤرخ في ٢٥اب ١٩٩٠،(RES/665/(1990/.

٦-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٦، المؤرخ في ١٣ايلول ١٩٩٠،(RES/666/(1990/.

٧-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٧، المؤرخ في ١٥ايلول ١٩٩٠،(RES/667/(1990/.

٨-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٦٩، المؤرخ في ٢٤ايلول ١٩٩٠،(RES/669/(1990/.

٩-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٠، المؤرخ في ٢٥ايلول ١٩٩٠،(RES/670/(1990/.

١٠-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٤، المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٠،(RES/674/(1990/.

١١-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٧٨، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠،(1990)/RES/678/.

١٢-لامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٨٧، المؤرخ في ٣نيسان ١٩٩١،(1991)/RES/687/.

١٣-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٦٩٩، المؤرخ في ١٧حزيران ١٩٩١،(1991)/RES/699/.

١٤-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٠، المؤرخ في ١٧حزيران ١٩٩١،(1991)/RES/700/.

١٥-لامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٥، المؤرخ في ١٥اب ١٩٩١،(1991)/RES/700/.

١٦-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٦، المؤرخ في ١٥ اب ١٩٩١،(1991)/RES/706/.

١٧-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧٠٧، المؤرخ في ١٥ اب ١٩٩١،(1991)/RES/707/.

١٨-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧١٢، المؤرخ في ١٩ ايلول ١٩٩١،(1991)/RES/712/.

١٩-الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات ، الحالة بين العراق والكويت ، القرار ٧١٥، المؤرخ في ١١تشرين الاول ١٩٩١،(1991)/RES/715/.

ب-المقررات :

١- الامم المتحدة ،مجلس الامن ، القرارات والمقررات ، ، 1991-1990-S/INF/46/، الوثائق الرسمية :السنة الخامسة والاربعون ،١٩٩٠، الحالة بين العراق والكويت.

ج – التقارير السنوية

١- الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩٠—١٥ حزيران ١٩٩١،-A/46/2 1990-1991، (ب – ت) ،الجزء الاول ، الفصل الرابع ،الحالة بين العراق والكويت .

٢- الامم المتحدة ، مجلس الامن ،التقارير السنوية ١٦ حزيران ١٩٩١— ١٥ حزيران ١٩٩٢،-A/٤٧/2 19921993-، ،الجزء الاول ، الفصل الاول،الحالة بين العراق والكويت.

ثانيا- الرسائل والاطاريح:

١-اروى هاشم عبد الحسن ، التعويضات المفروضة على العراق جراء نزاعه مع الكويت،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠.

٢-ايران حسن كنعان ،العراق في السياسة الامريكية من عام ١٩٩٠- ٢٠٠٦،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا،جامعة بيرزيت ،٢٠٠٦.

٣-بسمه ماجد حمزة المسعودي ، الاثار الاقتصادية والسياسية لقرارات الامم المتحدة تجاه العراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١.

٤- ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية – الامريكية من عام ١٩٨٩وافاقها المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٦.

٥-علي عطية كامل الازيجاوي ،دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠-٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٢٠.

٦-قحطان حسين طاهر ،الامم المتحدة وادارة النزاع العراقي – الكويتي للحقبة (١٩٩٠٩-٢٠١٢)،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠١٤.

٧-محمد جميل فهد بركات الشوابكة، ازمة الخليج في مجلس الامن اب ١٩٩٠-١٩٩١،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ،١٩٩٢.

٨-محمد علي حسين ،إساءة استخدام السلطة ،دراسة سلطة مجلس الامن واستخدامها حيال العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ،٢٠١٤.

٩-محمد عمران المريض ،التدخل العسكري لتنفيذ قرارات مجلس الامن ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية ترهونة ،(ليبيا)، جامعة المرقب ،٢٠٠٩.

١٠-مصطفى غياث عبد الجبار حمزة ، السياسة الخارجية الامريكية حيال العراق منذ احداث ٢ اب ١٩٩٠، افاق المستقبل،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،٢٠١٣.

ثالثا- الكتب العربية والمترجمة :

١-باسل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) دراسة توثيقية تحليليه،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٦.

٢-جان بيير شوفنمان، أما وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويل وبديع عطية، ط1 ، دار الكرمل، عمان،١٩٩٢.

٣-جيف سيمونز ،التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٨.

٤-حسين علي عبود الطائي ،حرب الخليج الثانية ١٩٩١، حقائق ووثائق ،مؤوسسة ثائر العصامي ، بغداد ،٢٠١.

٥-الحكومة الاردنية ، الكتاب الابيض ، الاردن وازمة الخليج اب ١٩٩٠-اذار ١٩٩٠، المملكة الاردنية ١٩٩١.

٦-سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج ، دراسة جدلية في تناقضات الازمة، مكتبة بيسان، بيروت ،١٩٩٤.

رابعا- البحوث المنشورة :

١-عبد الامير الانباري ،نظام عقوبات الامم المتحدة:حالة العراق ، المستقبل العربي ،العدد :٢٢٥، السنة التاسعة عشر، كانون الثاني ،١٩٩٧.

٢-علي عطية كامل ، المبادرات الدولية لحل الازمة العراقية الكويتية1991 – 1990 ،مجلة الباحث ،العدد :٤٤، الجزء الثاني ،نيسان ٢٠٢٥.

٣-محمد الاطرش، ازمة الخليج : جذورها والسياسة الامريكية تجاهها ،المستقبل العربي ، العدد ١٥٥، السنة الرابعة عشر كانون الثاني ١٩٩٢.

٤-موفق مصطفى الخزرجي ، الشرعية الدولية في ظل الهيمنة الامريكية ، مجلة افاق عربية ، العدد٨/٧ ،تموز – اب ٢٠٠٠.

خامسا- الصحف والمجلات :

١-مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ،الكويت ،العدد٦٤ كانون الثاني ١٩٩٢.

المواقع الالكترونية :

١-الجزيرة العربية ،تقري وثائقي مصور : Source_4_AlJazeera.docx

List of Sources and References

First: Unpublished Documents

A. Resolutions:

1-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 660, dated 2 August 1990, (1990)/660/RES./

2-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 661, dated 6 August 1990, (1990)/661/RES./

3-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 662, dated 6 August 1990, (1990)/662/RES./

4-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 664, dated 18 August 1990, (1990)/664/RES./

5-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 665, dated 25 August 1990, (1990)/665/RES./

6-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 666, dated 13 September 1990, (1990)/666/RES./

7-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 667, dated 15 September 1990, (1990)/667/RES./

8-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 669, dated 24 September 1990, (1990)/669/RES./

9-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 670, dated 25 September 1990, (1990)/670/RES./

10-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 674, dated 29 October 1990, (1990)/674/RES./

11-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 678, dated 29 November 1990, (1990)/678/RES./

12-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 687, dated 3 April 1991, (1991)/687/RES./

13-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 699, dated 17 June 1991, (1991)/699/RES./

14-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 700, dated 17 June 1991, (1991)/700/RES./

15-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 705, dated 15 August 1991, (1991)/705/RES./

16-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 706, dated 15 August 1991, (1991)/706/RES./

17-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 707, dated 15 August 1991, (1991)/707/RES./

18-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 712, dated 19 September 1991, (1991)/712/RES./

19-United Nations, Security Council, Resolutions, The Situation Between Iraq and Kuwait, Resolution 715, dated 11 October 1991, (1991)/715/RES./

B. Decisions:

1-United Nations, Security Council, Resolutions and Decisions, 1990–1991, S/INF/46, Official Records: Forty-fifth Year, 1990, The Situation Between Iraq and Kuwait.

C. Annual Reports:

1-United Nations, Security Council, Annual Report, 16 June 1990 – 15 June 1991, A/46/2, Part I, Chapter IV, The Situation Between Iraq and Kuwait.

2-United Nations, Security Council, Annual Report, 16 June 1991 – 15 June 1992, A/47/2, Part I, Chapter I, The Situation Between Iraq and Kuwait.

Second: Theses and Dissertations

1-Arwa Hashim Abdul Hassan, The Compensations Imposed on Iraq as a Result of Its Dispute with Kuwait, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2000.

2-Iran Hassan Kanaan, Iraq in American Policy from 1990 to 2006, Unpublished Master's Thesis, Graduate Studies College, Birzeit University, 2006.

3-Basma Majid Hamza Al-Masoudi, The Economic and Political Effects of United Nations Resolutions on Iraq for the Period 1990–2000, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2011.

4-Rebar Karim Mahmoud, Iraqi–American Relations Since 1989 and Their Future Prospects, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2006.

5-Ali Atiyah Kamil Al-Azijawi, The Role of the United States of America in Imposing the Economic Sanctions on Iraq Through the United Nations Security Council (1990–2001), Unpublished Ph.D. Dissertation, College of Arts, Thi-Qar University, 2020.

6-Qahtan Hussein Taher, The United Nations and the Management of the Iraqi–Kuwaiti Conflict (1990–2012), Unpublished Ph.D. Dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2014.

7-Mohammad Jamil Fahd Barakat Al-Shawabkeh, The Gulf Crisis in the Security Council, August 1990–1991, Unpublished Master's Thesis, Graduate Studies College, University of Jordan, 1992.

8-Muhammad Ali Hussein. Abuse of Power: A Study of the Authority of the Security Council and Its Use Toward Iraq. Unpublished Master's Thesis, Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2014.

9-Muhammad Imran Al-Muraid. Military Intervention to Implement Security Council Resolutions. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Tarhuna, University of Al-Merqeb (Libya), 2009.

10-Mustafa Ghayath Abdul Jabbar Hamza. U.S. Foreign Policy Toward Iraq Since the Events of August 2, 1990: Future Prospects. Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2013.

Third: Arabic and Translated Books

1-Basel Youssef Bajak. Iraq and the United Nations' Application of International Law (1990–2005): A Documentary and Analytical Study. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.

2-Jean-Pierre Chevènement. Before and During the Gulf War. Translated by Hayat Al-Huwail and Badi' Atiyah. 1st ed. Al-Karmel Publishing House, Amman, 1992.

3-Geoff Simons. Iraq: From Tyranny to Sanctions, Law, and Justice. Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998.

4-Hussein Ali Aboud Al-Ta'i. The Second Gulf War 1991: Facts and Documents. Thaer Al-Isami Foundation, Baghdad, 2011.

5-Government of Jordan. The White Book: Jordan and the Gulf Crisis, August 1990 – March 1991. Hashemite Kingdom of Jordan, 1991.

6-Sami Assasa. Has the Gulf War Ended? A Critical Study of the Contradictions of the Crisis. Bissan Library, Beirut, 1994.

Fourth: Published Research Papers

1-Abdul Amir Al-Anbari. "The United Nations Sanctions Regime: The Case of Iraq." Al-Mustaqbal Al-Arabi (Arab Future), no. 225, vol. 19, January 1997.

2-Ali Atiyah Kamil. "International Initiatives to Resolve the Iraqi–Kuwaiti Crisis 1990–1991." Al-Bahith Journal, no. 44, part II, April 2025.

3-Mohammad Al-Atrash. "The Gulf Crisis: Its Roots and U.S. Policy Toward It." Al-Mustaqbal Al-Arabi (Arab Future), no. 155, vol. 14, January 1992.

4-Mowaffaq Mustafa Al-Khazraji. "International Legitimacy Under U.S. Hegemony." Afaaq Arabiya (Arab Horizons), no. 7–8, July–August 2000.

Fifth: Newspapers and Magazines

.1-Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait, no. 64, January 1992

Electronic Sources

.Al Jazeera Network. "Documentary Report." (Source_4_AlJazeera.docx(1- ..